الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة

المعروف بالموضوعات الكبرى

للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان
المشهور بالملا علي القاري

حققه وعلق عليه وشرحه
محمد بن لطفي الصباغ

الطبعة الثانية
مع زيادة في التحقيق والتعليق

المكتب الإسلامي

٣٧٧ ــ حديث: «لوِ اغتَسَلَ اللُّوطيُّ بماءِ البحرِ لَمْ يَجئْ يَوْمَ القيامةِ إلا جُنُباً»(١).

أسندَهُ الدَّيْلَميُّ مِن حديث أنسٍ مرفوعاً بـه. ورُوِيَ بغير هـذا اللفظ. قال السخاوي: وهُوَ وكُلُّ ما في مَعناه باطلٌ.

٣٧٨ ــ حديث: «لَوْ صَدَقَ السَّائِلُ ما أفْلَحَ مَنْ ردَّهُ»(٢).

رُوِيَ من طرق عن عائشة وغيرها مرفوعاً. قال ابن عبد البَرّ: أسانيدُها ليست بالقوية.

وقال ابن المدني: لا أصل له.

وقال العقيلي(٣): لا يصح في هذا الباب شيءٌ. ذكره السخاوي.

وقال أحمد: لا أصل له. ذكره الزركشي.

لكن ورد بمعناه حديثٌ يقرب في مبناه:

«لولا أنَّ المساكينَ يَكْذِبونَ ما أفلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ». رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي أُمامة به مرفوعاً(٤).

٣٧٩ ــ حديث: «لَوْ عاشَ إبراهيمُ لكانَ نَبِيّاً».

قال النووي في «تهذيبه»(٥): هذا الحديث باطلٌ، وجسارةٌ على

---

(١) انظر «الموضوعات» ٣/١١٢ و«اللآلىء» ٢/١٩٨ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٢٠ و«الميزان» ٣/٥٩٠ و«المقاصد» ٣٤٢ و«التمييز» ١٣٠ و«الكشف» ٢/١٥٤.

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة ٧٥ و«الدرر» رقم ٣٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٩٠ و«الفوائد» للشوكاني ٦٤ و«تذكرة الموضوعات» ٦١ و«المقاصد» ٣٤٤ و«التمييز» ١٣٠ و«الكشف» ٢/١٥٥.

(٣) في المخطوطة: العسقلاني، ورجحنا ما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي. ص٣٤٤.

(٤) وقال السخاوي: سنده ضعيف. أقول: وجاء في «الخلاصة» للطيبي ص٨٤ «لولا أن السؤّال يكذبون ما قدس من ردهم».

(٥) أي «تهذيب الأسماء واللغات» وذلك في ترجمة إبراهيم ابن النبي ﷺ ١/١٠٣ وانظر «ابن ماجه» ١/٤٨٤ و«الإصابة» ١/١٠٤ رقم الترجمة ٣٩٨ و«الحاوي» للسيوطي ٢/١٨٩ و«الفتاوى الحديثية» ١٢٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ٥٦ و«المقاصد» ٣٤٤ و«التمييز» ١٣٠ و«الكشف» ٢/١٥٦.

الكلامِ بالمغيَّبات، ومجازفةٌ، وهجومٌ على عظيم.

وقال ابنُ عبد البَرّ في «تمهيده»: لا أدري ما هذا؟ فقد وَلَدَ نوحٌ عليه السلام غَيْرَ نبيٍّ، ولو لم يلد النبيُّ إلا[1] نبياً لكان كُلُّ أحدٍ نبياً، لأنهم من ولد نوح عليه السلام. انتهى.

وغرابته لا تخفى[2]؛ إذ لم يكن يلزم إلا كونُ أولاده الصُّلْبية أنبياء لا مطلقَ ذريته، مع أن الكلام في الخصوص الجزئية لا في المطلقة[3] الكلية، إذ لا يلزم من كون إبراهيمَ ولدِ نبيِّنا عليه الصلاة والسلام نبياً أن يكون ولدُ كلِّ نبيٍّ نبياً. وإذا أخبر الصادق، وثبت عنه النقلُ الموافقُ، فلا كلام فيه، مما ينافيه. وقد أخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس قال: لما مات إبراهيمُ ابنُ النبي ﷺ صلَّى عليه وقال: «إنَّ لـه مُرْضِعـاً في الجَنَّةِ، ولو عاشَ لكان صدِّيقاً نَبِيّـاً، ولو عـاشَ لأعتقتُ أخوالَـهُ مِنَ القِبْطِ وما استُرِقَّ قِبْطيٌّ».

إلا أنَّ في سنده أبا شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي وهو ضعيف[4]، لكن له طرق ثلاثة يُقَوِّي بعضُها ببعض، ويشير إليه قولُهُ تعالى: ﴿ما كان محمَّدٌ أبا أحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولكن رسولَ الله وخاتَمَ النبيِّينَ﴾[5] فإنه يومِئ إليه بأنه لم يعِشْ له ولدٌ يصل إلى مبلغ الرجال، فإنَّ ولده من صلبه يقتضي أن يكونَ لُبَّ قلبه كما يقال: «الولدُ سِرُّ أبيه». ولو عاش وبلغ أربعين وصارَ نبياً لَزِمَ أنْ لا يكونَ نبيُّنا خاتَمَ النبيِّين.

---

(١) في المخطوطة: (ولو لم يلد إلا نبياً).

(٢) في الأصول: (لا يخفى).

(٣) في المخطوطة: (مطلقة).

(٤) ترجم له الذهبي في «الميزان» ١/٤٧، وذكر أنه توفي بعد الستين ومائتين، وأورد نقولاً عن العلماء في أنه ضعيف.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠

وأما قول ابن حجر المكي[1]: وتأويله أن القضية الشَّرْطِيَّة لا تَستلْزِمُ وقوعَ المقدّم وأن إنكار النووي كابن عبد البر لذلك فلعدم ظهور هذا التأويل، وهو ظاهر، فبعيدٌ جداً أن لا يفهم الإمامان الجليلان مثل هذه المقدمة، وإنما الكلام على فرض وقوع المقدم فافهم، والله سبحانه أعلم.

ثم يقرب من هذا الحديث في المعنى حديث:

«لو كانَ بَعْدي نبيٌّ لكانَ عُمَرَ بنَ الخطَّاب»[2]. وقد رواهُ أحمدُ والحاكمُ عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ به مَرْفوعاً.

قلت: ومع هذا لو عاش إبراهيمُ وصارَ نبياً، وكذا لو صارَ عُمرُ نَبياً لكانا من أتباعه عليه الصلاة والسلام كعيسى والخضر وإلياس عليهم السلام، فلا يُناقِضُ قولَهُ[3] تعالى ﴿وخاتَمَ النبِيِّين﴾ إذ المعنى: أنه لا يأتي نبيٌّ بَعْدَهُ يَنْسَخُ مِلَّتَهُ ولم يَكُنْ مِنْ أُمَّتِهِ[4].

ويُقوِّيه حديث: «لو كان موسى حَيّاً لما وَسِعَهُ إلا اتباعي»[5].

٣٨٠ ـ حديث: «لَوْ عَلِمَ اللهُ في الخِصْيانِ خَيْرًا لأَخْرَجَ مِنْ أَصْلابِهم ذُرِّيَّةً

---

(١) هذا غلط. والصواب: العسقلاني لأن هذا القول هو الذي جاء في «الإصابة» للعسقلاني ١٠٥/١. وابن حجر المكي هو أحمد بن محمد المتوفى ٩٧٤ وبينما ابن حجر العسقلاني هو أحمد ابن علي المتوفى ٨٥٢.

(٢) قال الألباني في «صحيح الجامع» رقم ٥١٦٠: حسن. وذكر السيوطي أن أحمد والترمذي والحاكم أخرجوه عن عقبة بن عامر وأن الطبراني أخرجه عن عصمة بن مالك.

(٣) أي فلا يناقض ذلك قوله تعالى....

(٤) في تفسير المؤلف للآية نظر، وإنه في رأيي خطير، لأنّ فيه فتحاً لباب يمكن أن تستغله بعض الحركات المنحرفة المشبوهة كالقاديانية، التي تقول: إن إمامها لم ينسخ ملة النبي ﷺ وتدعي أنه من أمته، وهي فئة أجمع علماء عصرنا الثقات على تكفيرها.

ولست أرى ضرورة للجمع بين تصور كون عمر أو إبراهيم نبياً وبين الآية الكريمة ﴿وخاتم النبيين﴾ لا سيما وأن الحديث لم يصح كما تقدم، والأقرب ـ على فرض صحته ـ أن يقال: إن المقصود من مثل هذه الأحاديث بيان رفعة شأن عمر أو إبراهيم، لأن النبوة منزلة عالية لو لم يسبق في مشيئته سبحانه أن لا يكون نبي بعد محمد ﷺ لكانا، والله أعلم.

(٥) رواه الإمام أحمد بإسناد حسن.